The politicization of sectarian affiliations and its effect on Iraqi political stability

Assistant Lecturer. Abazar Abbas Ghadban(*)
The University of Basrah / College of Law

Abstract

Sectarianism in Iraq is one of the main obstacles that stand in the way of social homogeneity and national consensus. The recent crisis after the US invasion caused many repercussions not only on the political, strategic, security and economic levels but also on the intellectual and analytical levels. But these studies have remained rare in the religious, sectarian and sectarian dimensions and the role played by this dimension in the disintegration of Iraqi society. The study assumes that there is a relationship between sectarian affiliations and sectarian tendencies and the politicization of these affiliations and tendencies by political parties and parties and the political stability of Iraq and the repercussions of those processes on the social reality and the social fabric. The historical sectarianism is inherent in Iraqi society, which created a state of internal political instability in the fabric of society.

Keywords: Politicization of identity; Sectarian affiliations; Civil strife.

*Email: abatheralkhalaf@gmail.com

تسييس الانتماءات الطائفية وأثرهُ في الاستقرار السياسي العراقي

م.م.أبـــاذر عـبـاس غضـــبان(*)
جامعة البصرة / كلية القانون

المستخلص:

الطائفية في العراق إحدى العقبات الرئيسة التي تقف حائلاً أمام التجانس الاجتماعي والإجماع الوطني، إذ أفرزت الأزمة الأخيرة بعد الغزو الأمريكي العديد من التداعيات والانعكاسات ليس فقط على المستويات السياسية والإستراتيجية والأمنية والاقتصادية، بل أيضا على المستويات الفكرية والتحليلية، ومع تعدد الدراسات والكتابات التي تناولت الأزمة من مختلف أبعادها، إلا أن تلك الدراسات ظلت نادرة في البعد الديني والمذهبي والطائفي والدور الذي لعبه هذا البعد في تفكك المجتمع العراقي. افترضت الدراسة وجود علاقة بين الانتماءات الطائفية والميول المذهبية وعمليات تسييس تلك الانتماءات والميول من قبل جهات وأحزاب سياسية وبين الاستقرار السياسي العراقي وانعكاسات تلك العمليات على الواقع الاجتماعي والنسيج المجتمعي، إذ نلاحظ دور العامل المذهبي والطائفي ومدى سيطرته على الحياة السياسية والاجتماعية في إطار من العصبية الطائفية أو المذهبية التاريخية المتأصلة بالمجتمع العراقي، والذي خلق حالة من عدم الاستقرار السياسي الداخلي في نسيج المجتمع.

الكلمات المفتاحية : تسييس الهوية ، الانتماءات المذهبية ، النزاعات الأهلية

*Email: abatheralkhalaf@gmail.com

المقدمة:

شكّل التنافس بين الزعامات السياسية لأتباع المذهبين الإسلاميين الرئيسين في العراق محور الصراع السياسي في الدولة منذ سقوط النظام السابق في العام ٢٠٠٣.إذ يعد النظام السياسي العراقي الحالي نتاج تجربة سياسية دولية، أسهمت الولايات المتحدة الأمريكية والدول المتحالفة معها في إقامة أسسه، فبدلا من المضي بتغيير النظام السياسي السابق جرى التوجه إلى تشكيل أوصال الدولة على أسس ضعيفة، وتقويض مؤسساتها كالجيش والأجهزة الأمنية وبعض الوزارات، لذلك أمست هذه الدولة كيانا ضعيفا على الصُعد الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والأمنية كافة. لقد اتخذ هذا الصراع شكل مصفوفة من عدة مستويات محلية وإقليمية ودولية، فمن النادر في تاريخ العلاقات الدولية أن يشكل صراع ما، بؤرة لتداخل عدة مستويات من الصراع في آن واحد من حيث المدى والعنف كتلك التي تحصل حالياً في العراق. فبعد مرور أكثر من أربع عشرة سنة على سقوط نظام صدام حسين، لا يزال العنف والتوتّر بين السنة والشيعة والكُرد يهدّد استقرار العراق وتجربته الديمقراطية الهشَّة. وفشلت النخب السياسية العراقية في تطوير نظام حكم شامل للجميع، وتعزّزت الانقسامات الداخلية بسبب تداعيات الربيع العربي، وبصفة خاصة تأثيرات الأعمال الإرهابية ضد النظام السوري وسقوط جزء كبير من الأراضي السورية بيد هذه المجاميع وتعزيز الطائفية العابرة للحدود الوطنية وهجرة الكثير من المواطنين بسبب هذه الأعمال. وللحيلولة دون حدوث المزيد من التشرذم أو ظهور نظام استبدادي جديد، وهو ما يعزز الحاجة إلى ميثاق سياسي جديد يقوم على المواطنة الحقيقية بديلاً عن مواطنة الهويات الطائفية.

إذ تعد مسألة الطائفية في العراق إحدى العقبات الرئيسة التي تقف حائلاً أمام التجانس الاجتماعي والإجماع الوطني.

وقد أفرزت الأزمة الأخيرة بعد الغزو الأمريكي العديد من التداعيات والانعكاسات ليس فقط على المستويات السياسية والإستراتيجية والأمنية والاقتصادية، بل أيضا على المستويات الفكرية والتحليلية، ومع تعدد الدراسات والكتابات التي تناولت الأزمة من مختلف أبعادها

وحيثياتها ووسائل إدارتها وانعكاساتها الآنية والمستقبلية، إلا أن تلك الدراسات ظلت نادرة في البعد الديني والمذهبي والطائفي والدور الذي لعبه هذا البعد في تفكك المجتمع العراقي. كل هذه الأسباب والأبعاد جسدت ووضعت اللبنة الأولى في عملية تفكك المجتمع واستقراره السياسي، والتي هددت التعايش السلمي والترابط المجتمعي في العراق.

إن متطلبات البحث تستلزم الإجابة عن بعض التساؤلات التي تطرح نفسها من خلال البحث وأهمها:

١. هل تم تأسيس علاقة حقيقية ما بين المجتمع والدولة وسلطاتها بعد عام ٢٠٠٣؟
٢. هل أثرت العوامل الداخلية في عملية التسييس للهوية والانتماءات المذهبية وحسب، أم تفاعلت مع عوامل خارجية لا تقل في خطورتها عن العوامل الداخلية في ذاك التسييس؟

وفي ضوء هذين التساؤلين ولغرض الإجابة عنهما فقد افترضت الدراسة وجود علاقة بين الانتماءات الطائفية والميول المذهبية وعمليات تسييس تلك الانتماءات والميول من قبل جهات وأحزاب سياسية وبين الاستقرار السياسي العراقي وانعكاسات تلك العمليات على الواقع الاجتماعي والنسيج المجتمعي، ولغرض الخروج بنتائج ايجابية وإجابات مقبولة يقبلها المنطق والعقل اعتمدت الدراسة على المنهج التحليلي الذي يقوم على تفكيك الظاهرة ونتائجها وتحليلها واستقراء مستقبل الواقع الاجتماعي–السياسي في العراق، فضلاً عن استخدام المنهج الوظيفي للتعرف على الوظائف التي تؤديها عناصر الظاهرة وآثارها في ذلك الواقع المجتمعي.

من خلال ما تقدم، واستجابة لمتطلبات الدراسة فإننا سوف نقوم بدراسة هذه الظاهرة من خلال محورين، يتضمن الأول العوامل الداخلية المؤثرة في الاستقرار السياسي في العراق، أما الثاني فقد خصص للعوامل الخارجية المؤثرة في ذلك الاستقرار وفي السلم الأهلي مع خاتمة تتضمن خلاصة النتائج والآثار التي تناولتها الظاهرة.

القسم الأول : العوامل الداخلية المؤثرة في فقدان الاستقرار السياسي:

تاريخياً، كانت الخلافات حول القضايا السياسية واللاهوتية والعقائدية هي السبب في الانقسام بين السُنَّة والشيعة، بيد أن التنافس على السلطة والموارد والمكانة هو الدافع وراء

مظاهرها وتجلياتها الحديثة. وشيئاً فشيئاً، هيمنت فكرة التمثيل الطائفي على العلاقات السياسية بدلاً من تمثيل المواطنين، الأمر الذي أدّى إلى تفاقم الانقسامات القائمة بدل تخفيفها.

أولا: العامل الطائفي

يمكن تعريف الطائفية على أنها حالة يمكن بناؤها وترسيخها بوساطة الأنظمة الاستبدادية من أجل مكاسب سياسية خاصة، حتى لو أنتج ذلك العمل إشعال نار الفتنة وامتداد نتائجها السلبية إلى أجيال قادمة، مقابل تحقيق الهدف الخاص (الفاسد) على حساب المصلحة العامة.(١) إذ يعد المجتمع العراقي من المجتمعات المعقدة والمتشابكة ويتميز بعلاقات يشوبها توتر كبير وخطير، حتى وإن لم يظهر ذلك للسطح في اغلب العقود الماضية التي سبقت الغزو الأمريكي عام ٢٠٠٣، وبالأخص التعدد المذهبي أو الطائفي أي البعد الديني بشكل عام، والذي لابد من تعريفه وتوصيفه للقارئ، إذ إن الطائفية ((نظام فكري وشعوري وعملي مشترك بين مجموعة من الأفراد والذي يعطي الأعضاء نوعا من الولاء كما انه يشكل رمزاً لسلوك الأفراد على أساسه يقَيمون النتائج الشخصية والاجتماعية لأعمالهم)).(٢) كما تعتبر الطائفية بشكلها العام ((الالتزام بعقيدة معينة وأداء فرائضها وشعائرها وكل ما يتصل بها من العبادات نحو المعبود المعترف به من هذا الدين وهو كظاهرة اجتماعية يتسم بالموضوعية والتلقائية والإلزام والعمومية والجاذبية والترابط)).(٣) كما ينظر إليها على أنها ((حالة استعداد عقلي وعصبي تنظم عن طريق الخبرة وتؤثر تأثيراً موجهاً أو دينامكيا في استجابات الفرد بجميع الموضوعات والمواقف المرتبطة بها فهو ليس حالة هامشية في الحياة اليومية يمارسه الأفراد كما تمارس الأنشطة الأخرى بل انه نشاط جوهري وأساسي يسعى الفرد إلى تمثيل قيمه والمحافظة عليه ورفض ما يتعارض معه فكراً أو عملاً)).(٤) ومن هنا يتبين إن موضوع الدين بشكل عام والمذهب أو الطائفة بشكل خاص هو من الموضوعات الحساسة التي تخلق حالة من النفور بين من يتعارض معها أو يحاول أن يحاربها، على مر العصور والأزمنة.

وهنا لا بد من الفصل، فلا تعد الطائفة بمعناها العقائدي مشكلة بحد ذاتها، إذا ما تم النظر إليها في حدود التنوع والتعدد المذهبي في إطاري الإسلام والوطن، لكنها تغدو مشكلة

خطيرة حين تتحول إلى نظام سياسي يلغي أو يضعف الهوية الوطنية، ويقوم على أساس المحاصصة، من دون اعتبار لمفهومي المواطنة والشراكة وحقوقهما وواجباتهما.(٥) فلم تكن المشاعر المذهبية يوما ضعيفة بين جميع الطوائف في العراق، لكن عملية تسخيرها على هذه الشاكلة الواضحة وبشكل ممنهج هو الأمر الخطير المهدد لاستقرار المجتمع والدولة، هذا التنوع (الفسيفسائي) والتوزيع الطائفي والعرقي في العراق بدلاً من أن يكون عنصر قوة قد خضع لظروف سياسية أُستغلت من قبل البعض لتحقيق مصالحهم الخاصة على حساب مصلحة البلد(٦).

فقد هبت الأطراف السياسية المشتركة في العملية السياسية بعد عام ٢٠٠٣، لاستمالة هذه الميول والانتماءات بشكل سلبي لا يخدم المجتمع ولا يخدم وحدته وتجانسه(٧). والجدير بالذكر فقد كانت هناك تحذيرات من الانتماءات الطائفية داخل النسيج الاجتماعي العراقي، كونها أزمة ذات خطر كبير وتجاهلها أخطر. بل هو صراع لأنه يتجاوز حدود الاختلاف العقائدي أو الفكري_المبرر أحيانا_ في ظل تنوع مواهب الناس واستعداداتهم واختلاف مشاربهم وقناعاتهم وهو صراع، لأنه اتخذ طابعا عنيفا ودمويا وهو صراع لأن آثاره وتداعياته كانت ولا زالت تغذي عوامل الشرخ والانقسام في المجتمع العراقي بشكل خاص والمجتمع الإسلامي بشكل أوسع وظلت سببا في تأخره واستهانة الأعداء به.(٨) فلو تتبعنا الخط البياني لهذه الأزمة أو هذا الصراع التراكمي، لوجدناه في صعود وهبوط بحسب الحكومات المتعاقبة والانعطافات التاريخية، ولعل اللافت للنظر أن نقطة التشابه الرئيسة في هذا الصراع أنه ظهر للعلن وازدادت وتيرته لأنه ارتبط بالدولة وسلطتها. وقد حقق هذا الأمر صعوداً متواصلاً، وترسخ بشكل إضافي متسببا بانقسام طائفي وانقسام داخل الطوائف، حول المشاركة أو عدم المشاركة في السلطة وإدارة البلاد. فالحكومات السابقة لم تكن معنية بمعالجة الصلات بين الطبقات الاجتماعية والثقافية الفرعية، والمكونات القومية والمذهبية التي تكوَن المجتمع. وإنها عمدت غالبا إلى إظهار شيء من التمثيل السياسي لطائفة ما على حساب تهميش طوائف أخرى، ودعم وإسناد عشائر معينة مقابل إبعاد عشائر أخرى، فتمنح هذه العشائر امتيازات

مادية واعتبارية لغرض بسط الأمن وإدامة سلطان الدولة.([٩]) فكانت مثل هذه العشائر مميزة بحضورها داخل الأجهزة الحكومية.

وبناءً على ما تقدم، فأن الاختلاف الفكري الأيديولوجي بين فئات المجتمع الواحد من الأسباب الرئيسة في تفكك المجتمع فيما لو أُستغل بشكل سلبي، ولعل أبرز مثال على ذلك ما حصل من مجازر وأحداث طائفية فتكت بالشعب العراقي بعد عام ٢٠٠٦ والاقتتال الذي دار في مناطق عدَة من تصفيات وثارات ومشاحنات نتيجة الشحن الطائفي وعملية تسييسه الممنهج من قبل جهات وأطراف راحت تدفع بهذا الاتجاه لغايات ومآرب متعددة، ففي معظم الأحيان، تكون الطائفية السياسية مكرسة من ساسة يستغلون الدين أو المذهب للحصول على " عصبية " كما يسميها ابن خلدون أو شعبية كما يطلق عليها في عصرنا هذا ليكون السياسي الانتهازي قادراً على الوصول إلى السلطة.([١٠])

ثانيا: العامل النفسي " السايكولوجي "

هناك عوامل عدَة أخرى أسهمت بشكل أو بآخر في ترسيخ حالة التفكك في النسيج الاجتماعي الوطني وفقدان السلم الأهلي للمجتمع، إذ تعد العوامل السايكولوجية من أهم الأسباب التي تدفع الشعوب والأفراد نحو الاختناق والإحباط، التي تمر بها في فترة من الفترات والتي تدفعها إلى التنازع والصراع مع غيرها من الشعوب أو مع الحكومات الجاثمة على صدورها، بل بين مكوناتها في كثير من الأحيان، إذ تدفع الميول العدوانية إلى بروز صراع اجتماعي داخل الدولة الواحدة أو ربما إلى صراع دولي أحيانا لا يحمد عقباه.([١١]) وكذلك نتيجة ما يضمره الفرد العراقي من ضغينة وكره للطرف الأخر لأسباب تاريخية واجتماعية ومذهبية وطائفية يذهب ضحيتها الآلاف من الأبرياء من الطرفين السني والشيعي على حد سواء في حقب متتالية. هذا النزاع الذي صنفه الدكتور علي الوردي بأنه نزاع من المستوى الأول والذي يميل به الفرد أكثر إلى الطبيعة الحيوانية، إذ يعتمد به الخصم أو الغريم على قوته بشتى أنواعها لتحطيم خصمه أو إيقاع أكبر آذى ممكن به.([١٢])

كما تجدر الإشارة إلى وجود أساس سوسيولوجي بنيوي للنزاعات الأهلية في العراق وفي المنطقة والعالم بشكل أعم وأشمل حتى قبل مرحلة الاستعمار بزمن طويل نتيجة حركات التصوف وانتشار الأفكار المتطرفة التي تكَفر وتلغي الآخر على خلفية التمايز والاختلاف بالعقيدة والفكر واختلاف الرؤى والتفكير والتفسير للدين، فضلاً عن التباين الطبقي والبيئي والعشائري، حتى صارت هذه النزاعات هابطة إلى ما دون المستوى الوطني، أي إلى المستوى القبلي أو الطائفي أو المذهبي.([١٣]) فالإنسان مجبول على التنازع في صميم تكوينه، فإذا قل التنازع الفعلي في محيطه لجأ إلى اصطناع تنازع وهمي ليروح به عن نفسه. أي أن التنازع والصراع صفتان أساسيتان متأصلتان بالطبيعة البشرية، وان الحياة الاجتماعية ليست إلا صراعا متواصلاً بين المصالح الخاصة ولأسباب عدة، بل أكثر من ذلك فحتى التعاون ما هو إلا نوع من أنواع التنازع فالإنسان يتعاون مع بعض الناس لكي يكون أقدر على التنازع ضد البعض الآخر.([١٤])

هذا ما نراه جلياً، فقد كان لبعض القوانين والممارسات التي اتبعتها الحكومات المتوالية على هذا البلد الدور الجوهري في زرع روح الفرقة والقضاء على السلم الأهلي في البلاد فمنذ تأسيس الدولة الحديثة صدرت بعض القوانين مثل قانون الجنسية العراقية وتعديلاته وبسبب الشروط التي تضعها لاكتساب الجنسية والتي حرمت المئات بل الآلاف من العوائل الشيعية منها بحجة تبعيتهم الإيرانية وقصرتها على التبعية العثمانية.([١٥]) بالإضافة إلى الممارسات التي اتخذتها أنظمة الحكم في العراق أيضا هو التضييق على القيادات الشيعية وعدم السماح للشيعة بممارسة شعائرهم الدينية أو تداول كتبهم ومؤلفاتهم الدينية الخاصة، وغيرها من الممارسات الوحشية التي مورست ضدهم في تلك الحقبة، والتي أدت إلى زرع الضغينة والكره للطائفة السنية كون الحكومة محسوبة على تلك الطائفة، والتي بدورها قامت بسياسة التفرقة وقربت الرجالات السنية وأبعدت رجالات الشيعة واضطهدتهم في أغلب الأوقات، إذ ولدَت تلك الممارسات ردات فعل وبرزت حركات وانتفاضات احتجاجية والتي أودت بحياة الكثير من المواطنين من كلا الطائفتين، منها الحركة التي أسقطت أغلب محافظات العراق عام ١٩٩١

والانتفاضة الشعبانية عام ١٩٩٧ والتي راح ضحيتها المئات من الشباب وتشرد الكثير من العوائل بسبب ذلك، التي تطورت فيما بعد إلى حركة الإسلام السياسي الشيعي، والتي تجاوزت فيما بعد كونها حركة احتجاج ضد الاستلاب الطائفي إلى بلورة مشروع إسلامي شيعي متكامل طرح نفسه بديلاً للمشاريع العلمانية باتجاهاتها القومية والشيوعية والليبرالية وغيرها.([١٦])

على هذا الأساس، فإن خطوط الانقسام الأثني والمذهبي والطائفي سبقت تشكيل الدولة الحديثة في العراق، لكنها تعمقت تدريجيا وبشكل أكبر إلى أن تبلورت في عملية تسييس الهويات والانتماءات عدائياً في حقبة التسعينيات وما تبعها وصولاً إلى سقوط النظام وما بعده، أي ما بعد عام ٢٠٠٣، إن هذا التسييس الممنهج الذي استمر قرابة نصف قرن تقريباً من التدمير الوطني والمجتمعي بكل وسائلة خلق حالة من الانفصال الشعبي عن الحكومة، وقد أفرز بدوره ظاهرة بشعة وهي الانسلاخ المجتمعي وفقدان السلم الأهلي، الذي هو عماد وأساس كل المجتمعات السليمة. مما أدى بالنتيجة إلى بروز ظاهرة النزاعات الأهلية حتى وان كانت غير ظاهرة للعلن، إذ تركزت هذه النزاعات والصراعات على قضية توزيع مقاليد السلطة والوصول إلى دفة الحكم ومركز القرار في البلاد([١٧])، إضافة إلى نهب الموارد الاقتصادية واستنزاف الخيرات لصالح جهات متسلطة همها الوحيد استلاب مصالحها ولم ترجع إلى البلاد إلا لأخذ الثار من هذا البلد الذي لم يرحمه حاكم إلا ما ندر.

ومن الأمثلة على تسييس الانتماءات والمشاعر والميول من قبل الأحزاب الإسلامية ما شهدناه من توظيف للأحداث من قبل تلك التيارات مستغلة بذلك المشاعر المتهيجة حول حادثة اجتماعية صغيرة واستغلالها بشكل ذكي، فما شهدته تونس من ثورة بسبب إحراق شخص نفسه وسط السوق في مدينة (سيدي أبو زيد) عام ٢٠١٠، بسبب سوء المعاملة الحكومية لرعاياها كانت الشرارة التي أحرقت البلاد، إذ كان الإسلاميون أذكياء عندما استغلوا الحدث واللحظة والظرف، وبادروا إلى توظيفها في خطابات الثورة والتي غيبت كل الخطابات الأخرى حتى خطاب العقل السياسي والإسلامي. فقد بدأت بانتفاضة للشباب ثم تحولت شعبية فيما بعد أصبحت تدار بيد التيارات الإسلامية.([١٨])

والمتتبع للشأن العراقي يرى إن أساس مسألة العنف الطائفي مرتبطة ومحكومة بحوادث منهجية أُريد بها أن تكون شرارة الحرب الأهلية كتفجير مقام العسكريين في سامراء وعمليات القتل المبرمج وغيرها من الأحداث التي خلفتها أجندات سياسية محكومة بالقرار السياسي والوصول إلى السلطة من خلال استمالة أكبر عدد ممكن من الأفراد ودفعهم باتجاه تكوين رأي عام يشجع على الاقتتال والنزاع وأخذ الثأر من الطرف الآخر، إذ يعتبر هذا العامل أكثر تأثيراً من الحالة الأهلية الشعبية، حيث تتمثل هذه المشكلة في جميع المجتمعات بعنصرين رئيسين، الأول سياسي والثاني ديني، ويتمثل العنصر الأول في اعتماد سياسة التمييز الطائفي بين المواطنين، وتشجيع حالات الصراع المذهبي لأغراض سياسية، بينما يتمثل العنصر الآخر في نهج الخطاب الديني حين يعتمد التعبئة المذهبية والطائفية، وبالتركيز على نقاط الخلاف والاستدعاء الدائم للتاريخ من أجل تغذية تلك المشاعر التحريضية بين فئات المجتمع.(١٩)

وقد أصبح الإسلام السياسي المتمثل بهذه الأحزاب آنذاك برمته في مواجهة المدنية السياسية وأصبح هناك تنافس كبير وتحدٍ في إدارة الدولة، لكنه مع ذلك لم يتمكن من الخروج من التقاليد الحزبية والتقاليد الدينية، مع أن تركيبة المجتمع العراقي تركيبة متعددة المذاهب والإثنيات، مع تركة ثقيلة من العراقيل الاقتصادية والتفكك الاجتماعي، فبدت الأحزاب الدينية فيه تتعامل مع بلد برمته بمنطق الحسينية والمسجد، بدلاً من الأخذ بيد المواطن لمحاولة التخفيف من تركته فترة الحصار من خراب في العقل العراقي وراحت تستفيد من هذا الخراب في تدعيم ظاهرة الجهل والفساد، محاولة منها تصفية آثار الحياة المدنية. فالثقافة والمدنية والحضارة بما تنطوي عليه من طاقة وجدانية تحشيدية عميقة تتحكم في سلوك الجماعات والمكونات للدولة، وتستعمل استعمالاً غرضياً في السياسة والعلاقات بين الدول، والتي أطرت النظام الدولي بإطار جديد من العلاقات قائم على مدارات ومحاور وخرائط جديدة للعالم، وهذا دليل على التبدل في المنظومة القيَمية وتغير في مفهوم المواطنة التي أصبحت تعتمد على معيار الهوية والانتماء بدلاً عن معيار الثقافة والحضارة والمدنية.(٢٠) لهذا لا يبدو مستقبل

الإسلام السياسي، وهو في السلطة واعداً بالتغيير أو إنقاذ البلاد مما هي فيه، فثقة المواطن به تتدنى يوماً بعد آخر، حتى أصبح المواطن العراقي المدني أو المتحضر ميالاً للأحزاب العلمانية التي يرى بأنها سبيله الوحيد للخلاص مما هو فيه، إلا أن الأغلبية الشعبية تميل للإسلام السياسي والاعتماد على الشعور الطائفي والمذهبي وهذا ما دفع الأحزاب على استمالة الميول والانتماءات المذهبية والطائفية في التأثير على الفرد العراقي السني والشيعي على حد سواء، محاولة منها لتفريغ هذا المواطن من محتواه الثقافي والمدني وإبعاده عن حقه في العيش الحضاري والمدني شأنه شأن أي مواطن آخر في بلد آخر، لما كان لتلك الأحزاب من موقع مؤثر في المجتمع العراقي.([٢١]) وما يؤكد هذا الأمر النتيجة المعلنة من قبل المفوضية العليا المستقلة للانتخابات البرلمانية الأخيرة عام ٢٠١٨، التي تصدرتها الأحزاب الإسلامية على حساب التيارات المدنية، والتي نافست بنزولها بقوائم مستقلة، إلا أن الأسباب كثيرة ومتعددة لخسارة تلك التيارات المدنية في الانتخابات وعدم حصولها على مقاعد كثيرة تؤهلها لأن تكون فاعلة داخل قبة البرلمان.

ثالثا: العامل السياسي:

ينتقل التحليل إلى مستوى أعلى في قمة هرم التفاعل الاجتماعي، أو التفاعل داخل الفضاء الاجتماعي. يتمثل في قوى سياسية مختلفة تتنافس على احتلال مكان الصدارة في عملية صنع القرار السياسي، أو حتى التأثير في صناعته. وتتشكل هذه القوى داخل الأحزاب السياسية، والحركات الاجتماعية، وجماعات الضغط السياسي. وغالبا ما تكون قريبة من التأثير في الرأي العام، بحكم مُلكيتها لوسائل اتصال حديثة (قنوات فضائية أو صحف) أو لتأثيرها العام وحجم الضغط الذي تمارسه على أتباعها دينيا، واقتصاديا، وثقافيا أو غير ذلك.([٢٢])

ولقد اختلف تشكيل خريطة الفضاء السياسي في العراق فيما بعد عام ٢٠٠٣ عن قبله، إذ كانت الظروف السائدة تساعد على احتكار حزب البعث (الحاكم) الفضاء السياسي، لا بحكم قوته الجماهيرية، وإنما بحكم سيطرته على أدوات القهر في المنظومة السياسية

(بالخصوص جهاز مخابرات وأمن الدولة) الذي يرأسه شخصيات مقربة من الرئيس السابق (صدام حسين)، والذي يتحكم بكل صغيرة وكبيرة تمس أمن الدولة، وسيطرته على أدوات الاتصال الرئيسة (الصحف المحلية والتلفزيون الرسمي)، وبحكم علاقة هذه الأجهزة الوثيقة بالنظام فقد كان يعمل على بث مبادئ الحزب الحاكم بشكل مكثف لترسيخها في عقول الأجيال.

لم تكن هناك أحزاب قوية فاعلة تستطيع أن تؤثر في الساحة السياسية فقد كانت جميع القوى السياسية الإسلامية محل رصد وإقصاء ومتابعة، واقتصر عملها خارج البلاد كمعارضة للنظام وحتى عملياتها كانت خجولة نوعا ما، خوفا من بطش النظام حتى في خارج حدود الدولة، كما أن قادة وأتباع الحزب الأكثر شعبية في ستينيات وسبعينيات القرن المنصرم (الحزب الشيوعي) قد تم تصفيتهم أو إقصاؤهم أو نفيهم خارج البلاد، وأصبحوا في عداد الأحزاب المحظورة. لذلك فلم يكن هناك منافس قوي في الداخل يستطيع أن يدخل معترك النضال السياسي لبطش النظام في تلك الآونة، مع أن أغلب الأحزاب التي ظهرت بعد عام ٢٠٠٣ كان لها وجود رمزي خارج العراق وتعمل بشكل دوري إلا إن عملها واجتماعاتها كانت غير فاعلة، وقد تبلورت وتشكلت هذه الأحزاب والجماعات على أثر سقوط النظام ودخلت بشكل قوي وفاعل في المعترك السياسي بتوجيه سياسي وديني ومذهبي كلا بحسب توجهاته ودوافعه.(٢٣)

وفي الواقع، فقد كانت الأرضية مهيأة للاختراق السياسي الذي حققته الأحزاب الإسلامية عندما حصل الإسلاميون على أغلب المقاعد النيابية في البرلمان العراقي، نتيجة لفتح الطريق وبقوة أمام هذه القوى المهمشة زمن النظام السابق، وبذلك استطاعت الدخول إلى الحلبة السياسية. وبدأت هذه القوى وغيرها، منذ ذلك الحين، في توجيه الصراع الذي كان موجودا بينها جميعا وبين الحكومة السابقة، لتحوله إلى صراع بينها وبين بعضها، مع إدخال تكتيكات جديدة على المشهد السياسي. وبدأ التحشيد السياسي يأخذ صورة مغايرة عما كان عليه قبل

عام ٢٠٠٣، واتسم ذلك المشهد من الصراع المحتدم بين المكونات السياسية بعدد من السمات كان أبرزها:

- ظهور كتل سياسية جديدة، تكشف عن تشظ واضح في الفضاء السياسي، عبرت عنها أحزاب جديدة، أو ما يسمى بالائتلافات الوطنية والتي لا حصر لها.
- قيام كتل وجماعات سياسية من مضاجعها، كالجماعات الجهادية التي لا حصر لها لتضع شروطها وفكرها في قلب الصراع السياسي.
- إعادة تشكيل القوى المختلفة داخل الائتلاف الوطني في قوى وتكتلات جديدة على الرغم من الصراع الداخلي فيما بينها على السلطة ومركز القرار.
- انصهار العناصر الحزبية القديمة والتي كانت في ضمن صفوف الحزب الحاكم السابق في كتل وتيارات وجماعات سياسية ودينية لها دور فاعل في العملية السياسية الجديدة، مع مزيد من النشاط السياسي غرضه التأثير في العملية السياسية الجديدة وإفشالها بكل السبل.

لقد كانت معظم هذه القوى تتصارع بشكل أو بآخر مع النظام السياسي فيما قبل عام ٢٠٠٣، وتحول هذا الصراع فيما بعد إلى صراع بين القوى نفسها، كما ظهر نوع من الانقسام في الرأي داخلها حول الصراع مع الدولة. فقد بدأت هذه القوى تتصارع فكريا وأيديولوجيا حول مبادئ الدستور الذي وضع عام ٢٠٠٥ باستفتاء عام لم تشارك به بعض القوى السياسية التي لها وزنها داخل المجتمع العراقي، وبعد ذلك بدأت المناشدات تتعالى حول تكوين دولة مدنية وأولويات بناءها، كما أن المواقف استمرت بالتغير بتغير القضية المطروحة. واستمرت المهاترات السياسية حول بناء دولة قانون (دولة تحتكم إلى القانون بكل حيثياتها) بعيدا عن حكم الغابة، الذي أصبح سائدا في تلك الفترة مع وجود الدستور والقوانين المحلية السائدة. وقد تجلى ذلك واضحا في خيارات النزول إلى التظاهر في أيام الجمع، والمطالبات الجماهيرية الهزيلة بوقف الأعمال الوحشية والقمعية لبعض الأحزاب المتسلطة على الشارع، وأصبحت الصيحات تتعالى المطالبة بالمصالحة الوطنية والإصلاح.([٢٤])

كذلك فأن تسييس الدولة طائفياً وما تبعه من تسييس للدين مذهبياً دفع باتجاهين:

الاتجاه الأول : استنهاض فكرة (الأنا العليا الطائفية) التي لا تقيم وزناً لحقوق الطوائف الأخرى وترتبط هذه الفكرة بالعلية المذهبية، التي تتماهى في الهدف وليس في المضمون مع فكرة السمو القومي.([٢٥])

الاتجاه الثاني : وهو قائم على فكرة إحياء الحق المذهبي سياسياً وهو اتجاه خطير يدفع الطوائف الأخرى إلى المطالبة بذات الحقوق وينمي فكرة الفواصل المجتمعية القائمة على المذهبية والأثنية.([٢٦])

وعلى وفق هذين الاتجاهين يصبح من السهل نكوص الجماعات الاجتماعية في العراق إلى هويات وانتماءات أولية تقليدية (القبيلة، العشيرة، الجماعة، الحزب، وغيرها)، ويدفع باتجاه تفكك المجتمع وتناحره مما يؤدي إلى فقدان السلم الأهلي ويُجهز على الاستقرار السياسي داخل البلد. كما أدت الأفكار القومية والمذهبية أدواراً سلبية في التأثير على التماسك الاجتماعي في العراق الذي كان قائماً لآلاف السنين على مبدأ الولاء للوطن أولا قبل أن تظهر تلك التيارات وقبل أن تؤدي الهويات والثقافات الفرعية وعملية تسييسها السلبي فعلها في المجتمع، فتحول هذا الولاء بفعل تأثيرها كمرجعية إلى ولاء للطائفة العرقية أو المذهبية ثم بعد ذلك للوطن.

من جانب آخر، فالبلدان العربية قاطبة تشكو، بدرجات متفاوتة، من صعوبة صيرورة المواطنة الكاملة في الثقافة السياسية للمجتمعات، فعلى الرغم من احتواء العديد من دساتيرها على مقتضيات ذات صلة بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية، وتشديدها على مبدأ المساواة بين المواطنين في التمتع بما تجيزه الدساتير والقوانين ذات العلاقة، ظلت الممارسة بعيدة عن النفاذ إلى روح المواطنة الكاملة ومبدأ المساواة الذي يكفل للجميع الحقوق والحريات، لاعتبارات خاصة بمبدأ العدالة ومن يطبقها كما هي مكتوبة، لافتقار تلك الدساتير نفسها للضمانات والآليات التي تجعل هذا المبدأ ممكناً على صعيد التطبيق والممارسة.([٢٧]) وهذا ما

يخلق روح الفرقة والتمايز الطبقي لدى أبناء المجتمع الواحد، إذ يخلق حالة من عدم الاستقرار وفقدان السلم الأهلي المطلوب لتأسيس مجتمع حضاري مدني يؤمن بالتعدد والاختلاف.

القسم الثاني: العوامل الخارجية المؤثرة في فقدان الاستقرار السياسي:

لا يمكن عد المتغيرات الموضوعية الداخلية المؤثر الوحيد في فقدان السلم الأهلي وتفكك المجتمع، بل هناك متغيرات خارجية أيضا كانت لها تأثير مباشر وغير مباشر في زعزعة استقرار المجتمع، إذ كما يتأثر السلوك الخارجي للدولة في لحظة معينة بسلوك الوحدات الدولية الأخرى تجاهها. فالدولة تستقبل سلوكيات عديدة من الوحدات الفاعلة في النسق العالمي، وقد تتصف هذه السلوكيات بالصراع أو التعاون ما يدفع الدولة المتلقية إلى التصرف بشكل معين يتناسب مع فهمها لذلك السلوك. فقد تعرض المجتمع العراقي إلى تحديات خارجية عديدة كان لها الأثر البالغ في تكوين وتثبيت حالة عدم الاستقرار داخل العراق وعلى الأصعدة كافة.

أولا: المحور الإيراني

إن سلوك الدولة يكون بمثابة رد فعل للسلوك الموجه لها.([٢٨]) وهذا ينطبق أيضا على المجتمعات المتجاورة وغير المتجاورة والتي تدخل في ضمن مبدأ التأثير والتأثر، إذ يتأثر المجتمع العراقي بالمجتمعات المجاورة له، وينعكس ذلك من خلال حالة التأثر التي برزت خلال فترة الثمانينيات بعد الثورة الإسلامية في إيران ونشوء نظام ولاية الفقيه فيه واستلامهم زمام الأمور والسلطة داخل إيران. مما كان له الأثر الواضح والكبير في الدفع نحو الحصول على المكاسب الطائفية الضيقة والبعيدة عن المكاسب الوطنية للدولة الحديثة.

إنَ إحدى خصائص الأزمة العراقية هي امتداداتها الإقليمية والدولية، سواء بسبب الوضع والمكانة الإستراتيجية التي يحتلها العراق داخل الإقليم، أم بسبب الارتباطات الدينية والمذهبية والقومية العابرة للحدود مع دول الجوار، والتي لها تأثير متبادل. والتي تتمثل في التدخلات التي تقوم بها بعض الدول في الوضع العراقي بهدف التأثير، أو حتى تغيير نتائج أي عملية مصالحة تكون عامل مساعد في استقرار الوضع الداخلي العراقي، قد تعتقد دولة معينة، أو

مجموعة دول، أنها ضد مصالحها أو إنها تخدم مصالح طرف إقليمي آخر، كما هو عليه الأمر بالاتهامات الموجهة إلى إيران الشيعية بأنها تسعى لمد نفوذها في العراق وتحاول السيطرة عليه على حساب الجوار العربي السني، أو الاتهامات الموجهة إلى بعض دول الجوار العربية بأنها تؤوي وتساعد جماعات المقاومة المسلحة، أو أنها تغض النظر عن تسلل الجماعات الإرهابية إلى العراق. هذه الاتهامات المتبادلة من قبل دول الجوار الإقليمي للعراق عكست تعقد وتشابك الأوضاع السياسية والأمنية في الداخل العراقي، مما حتم عليه اللجوء إلى طلب المساعدة أو الاستعانة بالتدخل الخارجي المؤثر، لكي تؤدي دورا في الوساطة والتحكيم ومبادرات تقريب وجهات النظر، أو استخدام النفوذ بهدف التوصل إلى تسويات وحلول وسط ترضي جميع الأطراف المتنازعة.([٢٩]) ومما لا شك فيه أن الإسلام السياسي العراقي، بشكله الحزبي الحركي، تأثر كثيراً بتجارب الخارج فبالنسبة إلى الإخوان المسلمين أسس مثل بقية الفروع متأثراً بالأصل المصري، والشيعي جاء متأثراً بالإخوان أيضا، ولولا الثورة الإيرانية والحرب العراقية الإيرانية ما تحقق لهذه الأحزاب والحركات الشيعية هذا الوجود والتأثير والمكانة داخل صفوف المعارضة العراقية المتواجدة في الخارج والمتربصة بالنظام. وان كل الأحزاب التي كانت متواجدة سواء منها الشيعية أو السنية لم تتمكن من الخروج عن الحاضنة الطائفية بعد سقوط النظام، مع أن محاولات جرت، لكنها أخفقت ما إن ظهر التمايز أو الاختلاف في الأصول، وعلى وجه الخصوص في مسألة أصل الإمامة والتي هي جوهر الاختلاف.([٣٠])

وقد تعرض المجتمع العراقي إلى تحديات خارجية عدَة كان لها الأثر البالغ في تكوين وتثبيت حالة عدم الاستقرار داخل العراق وعلى الأصعدة كافة, إذ مارست إيران دورها الإقليمي على الساحة العراقية بشكل كبير وسلبي وتدخلت في شأنه الداخلي وكان لها الدور البارز في التأثير على استقرار العراق من عدمه. ولا سيما فيما يتعلق بالاستقرار السياسي كونها تخشى من نجاح المشروع الأمريكي في العراق ومخططات الإدارة الأمريكية في المنطقة فيما بعد العراق،([٣١]) وهو تفكير سليم ومشروع فيما لو كان خارج نطاق العراق وأرضه، إذ

تعتبر نفسها الهدف القادم في الاستراتيجية الأمريكية بعد العراق. لذلك فقد استخدمت العراق كورقة ضغط على الولايات المتحدة فيما يخص برنامجها النووي ونجحت بذلك.

إن هذا التأثير الخارجي الذي لعبته دول الجوار الإقليمي كلا بحسب الطرف الذي يؤثر فيه يعكس مدى الارتباط المذهبي والعقائدي الذي يحكم المشهد السياسي الداخلي للعراق، في مؤشر سلبي على مدى ارتباط جهود الوفاق والمصالحة بالدور الذي تؤديه هذه الدول مجتمعة، يعود إلى حقائق جيوسياسية ذات علاقة بقضايا الهوية الوطنية ومدى الابتعاد الشعبي عن هذا المفهوم، والذي من المفترض أن يكون هو الحاكم في إدارة الدولة وعملية صنع القرار فيها ومدى مشاركة مكونات الشعب في المحافظة على استقلالية البلاد وابتعادها عن التأثيرات الإقليمية والخارجية، أي الاستقلال في تصريف شؤونها. إنَ الهدف من أظهار هذه العلاقة هو توضيح التعقيدات المحيطة بالعراق من ناحية علاقة وتأثير الخارج بالداخل، وأيضا سياسات التدويل المتعلقة بها، كونها حالة تتشابه إلى حد كبير مع حالات أخرى رديفة لها مثل الحالة اللبنانية والحالة السودانية إلى حد ما، وحالات أخرى لا مجال لذكرها هنا.

يتجسد التأثير الإيراني في العراق بعدة مستويات هرمية تتخذ شكل المصفوفة، فهو صراع ذو مستويات مختلفة، فهناك صراع إيراني _ أمريكي يتجسد في خوف إيران من الوجود الأمريكي بجوارها وهو تفكير مشروع نظراً لمشاعر العداء التأريخية التي تحكم العلاقة بين الطرفين، والصراع الآخر صراع إيراني _ أمريكي عراقي وهو صراع متشابك ومعقد يعكس مدى الاختلاف في الرؤى والاستراتيجيات الموضوعة لهذه البقعة من العالم، والصراع الثالث صراع عراقي عربي _ عراقي إيراني ويتمثل في البعد الاستراتيجي الذي يتركه العامل الطائفي، والذي تقوده بعض الأحزاب السياسية المتنفذة والذي تجابه به البعد الاستراتيجي الآخر المتمثل بالمحور العراقي العربي، هذا التمحور الطائفي فلق المجتمع العراقي وقسمه إلى كتل واتجاهات طائفية تعمل بشكل سلبي في طريق بناء المواطنة والدولة المدنية.

ثانيا: المحور العربي:

إن امتلاك الأطراف الإقليمية- ولا سيما الكويت والسعودية وإيران وسوريا وتركيا والأردن- مشاريع متعارضة حول مستقبل العراق، والتداخل المعقد مع مشروع وسياسة الولايات المتحدة الأمريكية في الشرق الأوسط بشكل عام وفي العراق بشكل خاص، وما تعانيه هذه البلدان المجاورة للعراق هو أصلا من حراكات شعبية وتطورات سياسية داخلية، كل هذه الأمور دفعت باتجاه الصراع داخل العراق، صراعات مباشرة وصراعات بالوكالة، فكل طرف من هذه الأطراف حاول وعمل جاهداً على تطبيق مخططه للحفاظ على مصالحه ونفوذه في العراق والمنطقة بشكل أعم. وان امتلاك هذه الأطراف مشاريع وسياسات متضاربة حول الوضع الجيوسياسي في العراق جعل من هذا الصراع يأخذ شكل المصفوفة المؤلفة من عدة مستويات من الصراع، صراع داخلي – صراع إقليمي- صراع دولي، وهو بدوره دفع إلى زعزعة الأمن وحالة من عدم الاستقرار وفقدان للسلم الأهلي في البلاد، بل تطور الأمر إلى حالة من المعارك الشرسة وبروز ظاهرة الإرهاب المحلي والدولي فضلاً عن تدهور العلاقات الدبلوماسية بين جميع الأطراف والمحاور المتصارعة في العراق، بسبب هذه التدخلات والدفع باتجاه التصعيد المستمر، لتغيير ميزان القوى الإقليمي في المنطقة والعالم.(٣٢)

من جانب آخر، فقد أحدثت الحياة الدينية في العراق اتحاداً، بيد أنها أيضا أحدثت نزاعاً واضطهاداً على مر العصور السابقة ولغاية الوقت الحاضر. فالخط الفاصل ما بين الدين والسياسة في العراق ضيق جداً، كما أن العديد ممن حكموا العراق لم يترددوا عن استخدام الدين والمذهب كأيديولوجية سياسية شعبية، إضافة لذلك، فإن تعالي الطائفية الدينية على الحدود السياسية كان سبباً في تضارب الولاءات وللتدخل السياسي باسم حماية المذهب والطائفة الدينية.(٣٣)

كما أن التأثير المباشر وغير المباشر للدول المجاورة وانفتاح الحدود دون رقيب أدى إلى تكثيف التفاعل بين المجتمع العراقي وجيرانه الذين لهم مصالح بشكل أو بأخر، فقد تدفقت الأموال والأسلحة والمتطوعين والمخابرات الدولية من الحكومات المجاورة الإقليمية وغيرها مما

دفع باتجاه العنف المسلح وأصبحت الساحة العراقية مسرحاً لتصفية الحسابات وأرضاً للنزاع والمعارك بالوكالة. هذا الوضع دفع الولايات المتحدة الأمريكية وبكل السبل والوسائل لاسترضاء أغلب الأطراف لتغطية الضعف وفقدان السيطرة على الموقف ومحاولة منه لإعادة السيطرة على الوضع قام الرئيس الأمريكي "بوش" بتحويل ما يقارب من (٣) مليارات دولار من أرصدة إعادة الأعمار وتخصيصها لبناء القدرات الأمنية العراقية، وعلى الرغم من ذلك فقد كانت عملية إنشاء تلك القوات بطيئة ولم تبلغ المستوى المطلوب الذي أُنشِئت من أجله، مقارنة بالمتطلبات والتحديات الأمنية على الأرض، والإطار السياسي المرجو منها في العامين ٢٠٠٣ و ٢٠٠٤.([٣٤])

إن القوى السياسية والدينية والاقتصادية والاجتماعية الإقليمية التي تتدفق من تلك الدول، زادت من تفاقم النزاعات القائمة داخل العراق والتي كانت موجودة أصلا بعد سقوط النظام، كما إنها زادت النزاعات بينه وبين جيرانه، نتيجة الاتهامات المباشرة وغير المباشرة التي دائما ما أطلقها العراق بحق جيرانه الإقليميين وهي اتهامات تستند إلى دلائل وبراهين، إلا أنها تفتقد إلى الجدية والموقف، إذ إنها لم تهدف إلى وقف تلك التدخلات وبشكل حاسم وقوي، بل أُريد بها استمالة الشارع والكسب السياسي والانتخابي على حساب المصلحة الوطنية. وكان معيباً حقاً هذا التهاون في المواقف السياسية وعدم اتخاذ المواقف الحدية وسياسة المقابلة بالمثل في مثل هذه الحالات. والتي تنتهجها دولٌ أكثر ضعفاً من العراق وجديدة العهد في الاستقلال والإدارة. فالنفوذ الإيراني على أغلبية الشيعة في العراق والنفوذ السعودي على أغلبية السنة فيه خير مثال على كيفية تضافر الأبعاد الدولية والتاريخية وفوق القومية، وتداخلها لخلط مصادر النزاع، كما أنها دليل لا يقبل الشك على عملية التسييس المذهبي الممنهج الذي تقوده تلك الدول حالها حال الأحزاب والقوى المرتبطة بها في الداخل وما نتج عن ذلك من وضع معقد ومتشابك، أدى بالنتيجة إلى تفكك النسيج الاجتماعي العراقي وتقطع أوصاله، حتى ظهر إلى السطح مدى هشاشة ذلك النسيج الاجتماعي، والنتيجة الأكبر كانت فقدان السلم الأهلي

الذي يعتبر من أهم مقومات الدولة المدنية، كما يؤكد مدى تأثر الداخل العراقي بالخارج وفقدان الهوية الوطنية.

ثالثا: المحور الدولي:

يتأثر العراق حاله حال أيه دوله بتفاعلات النظام العالمي , ومتغيراته المتلاحقة, ولطالما انعكست على بنيته وسياسته الخارجية المؤثرات والأبعاد الإقليمية والدولية, التي تتسم بالفوضى والتوتر بشكل عام وخصوصا في العقود الأخيرة من القرن العشرين والعقدين الأول والثاني من القرن الحادي والعشرين , إن عاملي التأثر والتأثير بين النظام العالمي والدول العربية بشكل عام والعراق بشكل خاص دولاً وشعوباً برزا في التاريخ بدءاً بدخول مرحلة الحرب الباردة وما سادها من حوادث وتطورات ومواقف متناقضة، إذ طغى الصراع والتنازع بين الشرق والغرب على ما عداه من صراعات ونزاعات إقليمية ودولية أخرى.([٣٥]) إذ أثرت هذه الحرب الباردة بما حملته من تجاذبات على بنية النظام العربي الذي يشكل العراق جزءاً منها وقد أسهمت في تحديد درجة التأثر والتأثير المتبادل بينه وبين البيئة الدولية المحيطة بما فيها من تفاصيل وتعقيدات. إذ تبدو خريطة انتشار النزاعات الدولية في إطار تصنيفها بين نزاعات مسلحة وأخرى غير مسلحة في المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية وغيرها من المجالات الأخرى محل التنافس والنزاع.

إن اصطفاف النظم العربية قاطبة وراء المنظومتين الإيديولوجيتين المتعارضتين (الرأسمالية والاشتراكية)، سنح لها امتلاك الأدوات اللازمة للإجهاز على المجتمع، وشل قدرات مكوناته في الدفاع عن قيم الحرية والمساواة والعدالة الاجتماعية التي كان قد حلم بها بعد نيل الاستقلال عن الاستعمار وجميع قوى السيطرة الخارجية، إلا انه ما لبث حتى صار عبداً لاستعمار آخر أشد قسوة ووطأة من الاستعمار الخارجي.([٣٦])

فلا يخفى أن السياسة التي مارستها كل قوى الاستعمار منذ الاستعمار العثماني وما تبعه من حركات استعمارية أخرى كالاستعمار البريطاني حتى الاحتلال الأمريكي البريطاني للعراق عام ٢٠٠٣، كانت متناغمة مع مبدأ ((فرق تسُد))، فنلاحظ أن الدولة العثمانية قد مارست

شتى الأنواع والأساليب السياسية الهادفة لتفكيك المجتمع ولزرع الفرقة بين فئاته، فقد قامت بتقريب فئات من المجتمع وهمشت فئات أخرى حالها حال الاحتلال البريطاني في تأسيس الدولة العراقية عام ١٩٢١، والتي عانت من متاعب ورزايا بسبب تلك السياسة التي أتبعها ذلك الاحتلال بإقصاء الشيعة عن المناصب المهمة في البلاد من خلال سياستهم المتحيزة، وانحياز الموظفين البريطانيين وتعصبهم ضد الشيعة، بسبب قيام الشيعة بمقاومة ذلك الاستعمار وتفجيرهم الثورات بوجهه، ونرى ذلك جلياً من خلال ما كتبته المس " جيرترود بيل " سكرتيرة المندوب السامي البريطاني وصانعة العراق الحديث، رداً على الاحتجاجات الشيعية ضد عدم تمثيلهم بشكل مناسب في مجلس الدولة بقولها في مذكرة بعثت بها إلى مقرها في لندن ((أما أنا شخصياً فأبتهج وأفرح أن أرى هؤلاء الشيعة الأعراب يقعون في مأزق حرج فأنهم من أصعب الناس مراساً وعناداً في البلاد)).(٣٧) كل هذه السياسات وغيرها والتي أدت إلى إقصاء الشيعة وإبعادهم عن الحكم زرعت مواقف عدائية من طائفة ضد الأخرى وهو الأمر الذي أدى إلى تصاعد مشاعر الضغينة والإحساس بالظلم.

بعد ذلك مثلت سياسات الرئيس بوش الابن وخطبه في استخدام وتوظيف الدين بأنها أكثر من استباقية أو إنها متطاولة دينياً، كما وصفها البعض، ليست أحادية فحسب وإنما مسيحانية خطرة وليست متعجرفة فحسب، وإنما تقف عند حدود الوثنية والكفر.(٣٨)

وقد ترجمت الكثير من الكتابات والرسائل بين مؤسسي الدستور الأمريكي والرؤساء السابقين أيضا، والتي جاء فيها((سيكون هذا العالم أفضل العوالم الممكنة إذا لم يكن فيه أي دين))، والتي تؤكد على دور الدين والمذهب في التأثير على المجتمعات والشعوب وفي تكوين الشخصية الاجتماعية، التي قد تتعارض مع أهداف وطموحات الحكومات في السيطرة على زمام الأمور وتطبيق إرادتها على الجميع دون اعتراض، ومن أجل هذا الهدف عملت حكوماتهم ورؤساؤهم جاهدين بتطبيق سياسات ومناهج تحاول استمالة ذلك الحس الديني وتسخيره لخدمة تلك الأهداف، منطلقين من بعض الفرضيات التي تفترض أن الدين مصدر تعاسة وشقاء للناس، وان الحروب الدينية أكثر شراسة وأكثر فتكاً من الحروب الأخرى (٣٩):

لكن ما يجب التطرق إليه هو بعض الممارسات التي اعتمدتها بعض الأنظمة والرؤساء في تسخير العامل الديني والمذهبي بشكل كبير لتحقيق بعض الأهداف السياسية، فقد اعتمد الرؤساء الأمريكيون بدءاً من الرئيس جورج واشنطن فصاعداً على الحس الديني، ليس للتأثير على عقول أبناء الشعب، بل على أفئدتهم أيضاً لتأييد الأهداف الرئاسية.(٤٠) وهنا يمكن القول، إن الأمر في العراق لا يختلف كثيرا عن هذه النظرة وهذه الفكرة بل يتجسد في كل حيثياتها، فقد كان هناك عمل جاد من قبل تلك القوى لزعزعة استقرار المنطقة والعراق بشكل خاص، من أجل بعض المشاريع المستقبلية والتي جاء دورها بعد عام ٢٠١٠ والأحداث الكبيرة التي وقعت في الشرق الأوسط من إزالة عروش وحكومات كان زوالها في الأحلام.

الخاتمة:

إن الحياة السياسية هي نتاج التفاعل بين الحاكمين والمحكومين، أو بين المؤسسات السياسية في الدولة والقطاعات الشعبية بما فيها قوى المجتمع المدني على تعدد تنظيماتها الاجتماعية والسياسية كالجمعيات والأحزاب والنقابات. والملاحظ من خلال التجربة العراقية بعد سقوط نظام الحزب الواحد فيها، وما اعتمدته من تعددية مقيدة سرعان ما تحولت إلى تعددية شكلية بعد أن سيطرت بعض الأحزاب والجهات على الحكم ومؤسسات الدولة، واتساع الفجوة بين الحكومة والمجتمع فيما له صلة بموضوعات الأمن وبعض الجوانب الأخرى ذات الصلة بحياة المواطن، وإتباع بعض السياسات التي تعتمد على النفعية والمصلحة الموجهة وما كان لذلك من نفعية باهتة للمضمون الإداري للدولة الحديثة، لما يجري من تسييس المكونات الاجتماعية ضمن فضاء يراد له أن يكون فضاءً مدنياً. وبالتالي فإن العلاقة العضوية بين الحكومة والمجتمع غير متحققة بالفعل، هذا ما أفرز لدى تلك المكونات حالة من عدم الشعور بأنها ممثلة سياسياً، كما أفرز لدى الحكومة حالة من الارتياب من مكوناتها وأفرادها، لطبيعة النشأة التي أفرزت تلك الحكومة والتي جاءت بفعل عوامل سياسية خارجية. ونتيجة لذلك فقد نشأت ظواهر اجتماعية متعددة كان أكثرها فتكاً بالدولة هو ظاهرة الفساد الاجتماعي والاقتصادي والسياسي التي عطلت الحياة السياسية والاقتصادية وجميع مرافق

الدولة الأخرى، وخلقت حالة من الضعف الاجتماعي مما أدى بالنهاية إلى لجوء الإفراد للنظام العشائري طلباً للحماية وتحصلاً للحقوق.

وفي ظل النزاعات المعقدة التي تجتاح المنطقة بالكامل وحالة الضعف للاعبين الرئيسيين في العالم العربي وبروز لاعبين إقليميين تربطهم مصالح إقليمية ودولية، وخضوع اللاعبين جميعا لمحاور وتجاذبات باتت تعصف بالمنطقة بالكامل نتيجة الاستراتيجيات والمخططات التي رسمت لها من الخارج، والحرب الاقتصادية الضروس التي تجتاح العالم. والتي تشكلت بين عدة محاور وأقطاب، الذين استقلوا عدة إيقونات لإشعال تلك الحرب وذلك النزاع وكان من أبرز تلك الإيقونات العامل المذهبي والطائفي وحالة الاصطفاف غير المبرر لهؤلاء اللاعبين، فقد استقلت تلك القوى والمحاور ذلك الاصطفاف الممنهج في عملية تسييس المجتمعات محاولة منها في تفكيك لحمتها. إن هذا التأثير له نتائجه السلبية على المديين القصير منهما والبعيد، بل يخشى أن تؤدي هذه الميول الطائفية وعملية تسييسها بهذا الشكل السلبي إلى تحرك المشاعر والتلاعب بها بشكل أكبر في المستقبل، مما يؤدي إلى ازدياد حدة التوتر بين الأطراف المكونة لهذا المجتمع ويحدث ما لا يحمد عقباه ألا وهي الحرب الأهلية، التي ستطلق رصاصة الرحمة على ما تبقى من جسد العراق الهش والمتهالك.

فقد ظل الدين وحيثياته علاقة روحية مقدسة لدى الجنس البشري بمختلف أشرابه وألوانه، وأوضح كبار فلاسفة التاريخ ورجال الأدب والسياسة ما يمثله الدين من دور في عملية التغيير البشري وكذلك الدولي. فقد ظلت المؤسسات والمجموعات أو الشبكات الدينية فوق الوطنية لها تأثير في الحياة الوطنية والسياسية، وهذا ما شهدناه في فترة التصويت على الانتخابات ومدى تأثير العامل الديني والمذهبي على نتيجة تلك الانتخابات في العراق.

كما نلاحظ دور العامل المذهبي والطائفي ومدى سيطرته على الحياة السياسية والاجتماعية في إطار من العصبية الطائفية أو المذهبية التاريخية المتأصلة بالمجتمع العراقي. محاولة من تلك المحاور للإبقاء على حالة الضعف التي تجتاح الدول العربية والعراق أحداها للسيطرة عليها ولإبقائها مرتبطة بالخارج، وخير مثال على ذلك الحالة السورية والعراقية التي

هي محل الدراسة والبحث. وقد نجحت تلك السياسة وذلك التخطيط الممنهج في خلق حالة من عدم الاستقرار السياسي الداخلي في نسيج تلك المجتمعات وفقدان للسلم الأهلي الذي يعتبر المكون الرئيسي لنشأة أي دولة. وقد أصبح العراق بعد ما مر به من هزات كبيرة خلخلت ذلك الترابط والتماسك الاجتماعي من الدول المجهولة المستقبل، والتي لا يمكن التكهن بأي حال من الأحوال بإيجابية مستقبلها إلا نحو الأسوأ من خلال تلك المعطيات التي ذكرت في حيثيات البحث.

كما لا نغفل هنا عن الدور الذي لعبته العوامل الخارجية والتأثيرات المباشرة وغير المباشرة في تسيير المجتمع والحكومة نحو الاصطفافات المحورية سواء العربية أم الإيرانية أم حتى الدولية منها، إذ لاحظنا في حيثيات البحث مدى التأثير الذي مارسته تلك القوى على الداخل العراقي والمحاولات المستمرة من تلك الأطراف لزعزعة الاستقرار السياسي العراقي، بسياساتها الممنهجة لتطبيق وفرض إراداتها وستراتيجياتها المرسومة للعراق وسياسته.

الهوامش:

(١) ناظم نواف إبراهيم، ظاهرة العنف والاستقطاب الطائفي في العراق بعد عام ٢٠٠٣ وآثرها في الاستقرار السياسي، دراسات دولية، بغداد، العدد ٦٣، ٢٠١٦، ص١٥٨-١٥٩.

(٢) انكلوبيديا، موقع على الانترنت، www.encylopedia.com، تاريخ الدخول: 16/12/2016.

(٣) زيدان عبد الباقي، علم الاجتماع الديني، مكتبة غريب، القاهرة، ١٩٨١، ص٥٤-٦٤.

(٤) نزار مهدي الطائي، الاتجاه نحو الدين، حوليات كلية الآداب، جامعة الكويت، عدد ١٢، رسالة ٧٧، ١٩٩٢، ص١٨.

(٥) صلاح النصراوي، المصالحة والوفاق الوطني في العراق، .. دروس من تجارب الآخرين، مجلة السياسة الدولية، القاهرة، العدد ١٧٧، يوليو، ٢٠٠٩، ص٢٤٨.

(٦) بول بريمر، عام قضيته في العراق، انتقال لبناء غد مرجو، ترجمة عمر الايوبي، دار الكتاب العربي، بيروت، ٢٠٠٦، ص١٠٨-٢٦٨.

(٧) ناظم نواف إبراهيم، مرجع سابق، ص١٦٢.

(٨) عمار المشهداني، الصراع الطائفي في العراق (جذوره التاريخية وأبعاده القديمة والمعاصرة)، مقالة منشورة على موقع الالوكة، نشرت بتاريخ 7/7/2013، www.alukah.net/world_muslims .

(٩) المرجع السابق، ص٢.

(١٠) محمد رشيد صبار، الطائفية واثرها في مستقبل الهوية الوطنية العراقية، دراسات دولية، العدد ٦٧، ٢٠١٦، ص٢٣٠.

(١١) محمد محمد الحيدري، الطائفية في العراق حقيقة ام وهم، مطبعة سيكو، بيروت، ط٢، ٢٠٠٨، ص ٧٦-٧٨.

(١٢) علي الوردي، مهزلة العقل البشري، دار ومكتبة دجلة والفرات، بيروت، ٢٠١٠، ص ١٠٩.

(١٣) عدنان السيد حسين،العرب في دائرة النزاعات الدولية،مطبعة سيكو، بيروت، ٢٠٠١، ص١١٩.

(١٤) علي الوردي، مرجع سابق، ص١١٠-١١١.

(١٥) صلاح النصراوي، مستقبل الشيعة في عراق ما بعد صدام، مجلة السياسة الدولية، القاهرة، العدد ٥٣، ٢٠٠٣، ص١٤٥.

(١٦) المرجع السابق، ص ١٤٦.

(١٧) فريق ابحاث، ديناميكيات النزاع في العراق، معهد الدراسات الاستراتيجية، بغداد- أربيل- بيروت، ٢٠٠٧، ص٤١-٤٣.

(١٨) وائل محمد إسماعيل، التغيير في النظام الدولي، دار السنهوري، لبنان، ط١، ٢٠١٦، ص٢٥٦.

(١٩) حسن بن موسى الصفار، الطائفية بين السياسة والدين، المركز الثقافي العربي، بيروت، ط١، ٢٠٠٩، ص١١١-١١٢.

(٢٠) محمد عطوان، الاستعمال الإيديولوجي للثقافة- صدام الحضارات أنموذجا، منشورات إتحاد الأدباء والكتاب العراقيين، بيروت، ٢٠١٧، ص٩٢.

(٢١) رشيد الخيون، مرجع سابق، ص٦٨٧.

(٢٢) أحمد زايد، التوترات العنيفة في مجتمعات ما بعد الثورات العربية، مجلة السياسة الدولية، العدد ١٨٦، ٢٠١١، ص١١.

(٢٣) المرجع السابق، ص١٢.
(٢٤) احمد فاضل جاسم، عدم الاستقرار المجتمعي في العراق ما بعد ٢٠٠٣ (دراسة تحليلية في التحديات المجتمعية والآفاق المستقبلية)، دراسات دولية، العدد ٦٥، ٢٠١٦، ص١٣٦.
(٢٥) حسين حافظ وهيب، العوامل المؤثرة في السياسة الخارجية العراقية (دراسة في العاملين الجغرافي والبشري)، دراسات دولية، بغداد، العدد ٤٤، ٢٠١٥، ص٣١-٣٢.
(٢٦) المرجع السابق، ص٣٤.
(٢٧) أمحمد مالكي، العلاقة بين الدولة والمجتمع في البلاد العربية: المجال العام والمواطنة، المجلة العربية للعلوم السياسية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، العدد ١٣، ٢٠٠٧، ص١٥١-١٥٢.
(٢٨) بدر عبد العاطي،أثر العامل الخارجي على السياسات الخارجية للدول (دراسة حالة للسياسة اليابانية تجاه إسرائيل ١٩٧٣-٢٠٠٣)،مجلة السياسة الدولية،القاهرة،العدد١٥٣، ٢٠٠٣، ص٨-١٠.
(٢٩) صلاح النصراوي، مرجع سابق، ص٢٥٠.
(٣٠) رشيد الخيون، تاريخ الإسلاميين وتجربة حكمهم في العراق،الإسلاميون ونظام الحكم الديمقراطي اتجاهات وتجارب، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، بيروت، ط١، ٢٠١٣، ص٦٨٧.
(٣١) أحمد فاضل جاسم ، مرجع سابق، ص١٣٢.
(٣٢) فريق أبحاث، ديناميكيات النزاع في العراق (تقييم استراتيجي)، مرجع سابق، ص٦٨-٧٤.
(٣٣) ناجي أبي عاد/ ميشيل جرينون، النزاع وعدم الاستقرار في الشرق الأوسط، الأهلية للنشر والتوزيع، عمُان، الأردن، ط١، ١٩٩٩، ص١١٥.
(٣٤) فريق أبحاث، ديناميكيات النزاع في العراق (تقييم استراتيجي)، مرجع سابق، ص٧٦-٨٠.
(٣٥)عدنان السيد حسين،العرب في دائرة النزاعات الدولية، مطبعة سيكو، بيروت، ٢٠٠١، ص٦٦.
(٣٦) امحمد مالكي، مرجع سابق، ص١٥٣.
(٣٧) صلاح النصراوي، مرجع سابق، ص١٤٥.
(٣٨) مادلين أولبرايت، الجبروت والجبار: تأملات في السلطة والدين والشؤون الدولية، ترجمة: عمر الأيوبي، ط١، ٢٠٠٧، ص١٨.
(٣٩) نقلاً عن: المرجع نفسه، ص٦٩.

(٤٠) مايكل كوربت وجوليا ميتشل كوربت، الدين والسياسة في الولايات المتحدة، ترجمة: د. عصام فايز ود. ناهد وصفي، ج١، مكتبة الشروق، القاهرة، ط١، ٢٠٠١، ص٩.

قائمة المصادر والمراجع:

١. أمحمد مالكي، العلاقة بين الدولة والمجتمع في البلاد العربية: المجال العام والمواطنة، المجلة العربية للعلوم السياسية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، العدد ١٣، ٢٠٠٧.
٢. انكلوبيديا، موقع على الانترنت، www.encylopedia.com، تاريخ الدخول: 16/12/2016.
٣. بدر عبد العاطي، أثر العامل الخارجي على السياسات الخارجية للدول (دراسة حالة للسياسة اليابانية تجاه إسرائيل ١٩٧٣-٢٠٠٣)، مجلة السياسة الدولية، القاهرة، العدد ١٥٣، ٢٠٠٣.
٤. بول بريمر، عام قضيته في العراق، انتقال لبناء غد مرجو، ترجمة عمر الايوبي، دار الكتاب العربي، بيروت، ٢٠٠٦.
٥. حسن بن موسى الصفار،الطائفية بين السياسة والدين،المركز الثقافي العربي،بيروت،ط١، ٢٠٠٩.
٦. رشيد الخيون، تاريخ الإسلاميين وتجربة حكمهم في العراق، الإسلاميون ونظام الحكم الديمقراطي اتجاهات وتجارب، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، بيروت، ط١، ٢٠١٣.
٧. زيدان عبد الباقي، علم الاجتماع الديني، مكتبة غريب، القاهرة، ١٩٨١.
٨. صلاح النصراوي، المصالحة والوفاق الوطني في العراق، .. دروس من تجارب الآخرين، مجلة السياسة الدولية، القاهرة، العدد ١٧٧، يوليو، ٢٠٠٩.
٩. صلاح النصراوي، مستقبل الشيعة في عراق ما بعد صدام، مجلة السياسة الدولية، القاهرة، العدد ٥٣، ٢٠٠٣.
١٠. عدنان السيد حسين، العرب في دائرة النزاعات الدولية، مطبعة سيكو، بيروت، ٢٠٠١.
١١. علي الوردي، مهزلة العقل البشري، دار ومكتبة دجلة والفرات، بيروت، ٢٠١٠.
١٢. عمار المشهداني، الصراع الطائفي في العراق (جذوره التاريخية وأبعاده القديمة والمعاصرة)، مقالة منشورة على موقع الالوكة،www.alukah.net/world_muslims.

١٣. فريق ابحاث، ديناميكيات النزاع في العراق،معهد الدراسات الاستراتيجية، بغداد–أربيل–بيروت، ٢٠٠٧.
١٤. مادلين أولبرايت، الجبروت والجبار: تأملات في السلطة والدين والشؤون الدولية، ترجمة: عمر الأيوبي، ط١، ٢٠٠٧.
١٥. مايكل كوربت وجوليا ميتشل كوربت، الدين والسياسة في الولايات المتحدة، ترجمة: د. عصام فايز ود. ناهد وصفي، ج١، مكتبة الشروق، القاهرة، ط١، ٢٠٠١.
١٦. محمد رشيد صبار،الطائفية وأثرها في مستقبل الهوية الوطنية العراقية،دراسات دولية،العدد٦٧، ٢٠١٦.
١٧. محمد عطوان، الاستعمال الإيديولوجي للثقافة– صدام الحضارات أنموذجا، منشورات إتحاد الأدباء والكتاب العراقيين، بيروت، ٢٠١٧.
١٨. محمد محمد الحيدري، الطائفية في العراق حقيقة ام وهم، مطبعة سيكو، بيروت، ط٢، ٢٠٠٨.
١٩. ناجي أبي عاد/ ميشيل جرينون، النزاع وعدم الاستقرار في الشرق الأوسط، الأهلية للنشر والتوزيع، عمُان، الأردن، ط١، ١٩٩٩.
٢٠. ناظم نواف إبراهيم، ظاهرة العنف والاستقطاب الطائفي في العراق بعد عام ٢٠٠٣ وآثرها في الاستقرار السياسي، دراسات دولية، بغداد، العدد ٦٣، ٢٠١٦.
٢١. نزار مهدي الطائي، الاتجاه نحو الدين، حوليات كلية الآداب، جامعة الكويت، عدد ١٢، رسالة ٧٧، ١٩٩٢.
٢٢. وائل محمد إسماعيل، التغيير في النظام الدولي، دار السنهوري، لبنان، ط١، ٢٠١٦.